# واقع الجهاز المصرفي العراقي وسبل إعادة هيكلته

## "بحث مستل من أطروحة دكتوراه"

**د. محمد شعبان حسن**
**استاذ مساعد**
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك
اقليم كردستان العراق

**نوزاد رجب زبير**
**مدرس**
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك
اقليم كردستان العراق

**ملخص**

سعت البحث الى التعرف على واقع الجهاز المصرفي العراقي وتقديم تصور واضح عن هذا الواقع وبيان مشاكله وتحديد نقاط الضعف فيه وبالتالي تقديم مقترح لإعادة هيكلته وفقاً لوضعه وذلك لتحسينه وأعادة الثقة اليها. إذ تمثلت مشكلة البحث بعدم قدرة الجهاز المصرفي العراقي على تقديم الخدمات المصرفية المطلوبة وبصورة متطورة وعدم إدخال خدمات مصرفية حديثة مستندة إلى التقنيات متطورة، بالاضافة لعدم قدرتها على خدمة الاقتصاد العراقي والقيام بالوساطة المالية بالشكل المطلوب وهذا ما أنعكس على شكل أنعدام الثقة بالجهاز المصرفي من قبل المتعاملين. وبشكل عام يحاول البحث الإجابة على سؤال الاتي وهو ما هو واقع الجهاز المصرفي في العراق وهل يحتاج الى أعادة الهيكلة؟

وللإجابة عن هذا التساؤل تم وضع فرضية اساسية. ولاختبار صحة هذه الفرضية تم جمع البيانات المتعلقة بواقع الجهاز المصرفي العراقي وتحليله باستخدام مجموعة من المؤشرات المصرفية وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات أهمها:

أن شكل الملكية المتبع في الجهاز المصرفي العراقي يجعلها تعاني من أمراض القطاع الحكومي ومشكلاته منها التاثير على حرية المصارف في اتخاذها لاي قرارات مصرفية صائبة لدرجة اصبحت هذه القرارات تتعارض في حالات كثيرة مع أعتبارات الكفاءة الانتاجية،

يعاني الجهاز المصرفي العراقي من درجة عالية من التركز في نصيب المصارف وانتشار ظاهرة احتكار القلة حيث تستحوذ مجموعة من المصارف الحكومية على قدر كبير من النشاط المصرفي.

واعتماداً على الاستنتاجات التي توصل إليها البحث، فقد قدمت مقترح منسجم مع هذه الاستنتاجات على مستوى الجهاز المصرفي، بالاضافة الى مقترحات أخرى تساعد على إنجاح عملية اعادة الهيكلة وما تحمله من مزايا عديدة للصناعة المصرفية العراقية.

**الكلمات الدالة:** أعادة الهيكلة، الجهاز المصرفي العراقي، ضمان الودائع، هيكل الجهاز المصرفي، القروض المتعثرة،عمق الائتمان المصرفي

### 1. المقدمة

تتفق الادبيات الاقتصادية ان جوهر وقوة وحيوية النظام الاقتصادي تعتمدعلى تنوع ودرجة تطور جهازه المصرفي بجميع تشكيلاته ومكوناته، وبسبب الدور الحيوي الذي تلعبه في تقدم وتطور النظام الاقتصادي العراقي يجب الاعتماد على العديد من المداخل الاصلاحية في مقدمتها اعادة الهيكلة

لذلك تتوقف تحسين الاداء وسلامة واستقرار الجهاز المصرفي على مدى التكيف مع التغيرات البيئية ولاسيما الاقتصادية والسياسية، ومدى تبنيها سياسات واتجاهات وأنظمة المصرفية المتطورة بما يتوافق مع ما تفرضه القواعد والمعايير الدولية والبنك المركزي، مما يساعد على تدعيم ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي وبالتالي تحسين كفاءة وفاعلية أدائها وخاصة في ظل التطورات التكنولوجية والاقتصادية والمالية المتلاحقة وعلى كافة الاصعدة، بالإضافة إلى العمل لتوفير المقومات الضرورية لتحسين الأنظمة المصرفية المختلفة ولتوفير المناخ الملائم للمصارف للعمل والتطوير لمواكبة التحديات المفروضة عليها.

ولهذا فقد حاول البحث التعرف على واقع الجهاز المصرفي العراقي والوقوف على مشاكله وكيفية عملية اعادة الهيكلة للجهاز المصرفي وتبعاً للتطورات الاقتصادية والمصرفية الموجودة.

وفي سياق ذلك تضمنت هيكلية البحث اربعة مباحث تناول الأول منهجية البحث، وجاء المبحث الثاني بأطار نظري لاعادة الهيكلة الجهاز المصرفي، في حين أشار المبحث الثالث الى تحليل واقع الجهاز المصرفي العراقي، أما المبحث الاخير فقد تركز على اهم الاستنتاجات ومقترح لاعادة الهيكلة.

#### 1.1 منهجية البحث

يتناول هذا المبحث التعرف على منهجية البحث من خلال الآتي:

المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز, المجلد 9, العدد 1 (2020)
ورقة بحث منتظمة نشرت في 2020/3/28
البريد الالكتروني للباحث : mohammed.shaban@gmail. com
حقوق الطبع والنشر © 2017 أسماء المؤلفين. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الايداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4. 0

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a722

### 1.1.1 مشكلة البحث

حالت المشاكل التي شهدها العراق في بداية القرن الواحد والعشرين وبالتحديد في السنوات الاخيرة دون تنمية الجهاز المصرفي مع عدم قدرة الاخير على تقديم الخدمات المصرفية المطلوبة وبصورة متطورة نتيجة عدم الاهتمام بها بالاضافة الى جمود القوانين المصرفية من جهة، وعدم تبني سياسات إدخال خدمات مصرفية حديثة مستندة إلى التقنيات متطورة في العمل المصرفي من جهة اخرى وهذا أنعكس على شكل أنعدام الثقة بالجهاز المصرفي من قبل المتعاملين، كما أنها يعاني من مشاكل وقصور منها غياب منافسة حقيقية بين المصارف العاملة وانخفاض مستوى القواعد الاحترازية المطبقة مقارنة بالمعايير الدولية وبالتالي انخفاض كفاءة اداءها، وتتبع ذلك دون إنشاء مصارف ومؤسسات مالية جديدة ومتطورة تلبي حاجات ورغبات المتعاملين بشكل خاص وأقتصاد العراق بشكل عام. وهو ما يتطلب التعرف على تلك المشكلات، ومحاولة إيجاد حلول جذرية لها، حتى يصبح الجهاز المصرفي العراقي قادراً على مواكبة عمل المصارف في العالم وليس في المنطقة فحسب.

أذاً يمكن القول ان مشكلة البحث تتمحور في عدم وجود جهاز مصرفي سليم ومتكامل ومتطور في العراق مما خلق واقعا متخلفاً في هذا المجال أعاق الكثير من النشاطات الاقتصادية، ولذلك اصبحت اعادة هيكلة الجهاز المصرفي ضرورة لابد منها للتعايش مع مستجدات البيئيه المصرفية المعاصرة بالاضافة الى المستجدات السياسية وعلى هذا الاساس يجب التفكير بصورة جدية في أيجاد الحلول الكفيلة بتحديث الجهاز المصرفي .

واستناداً لما ذكر انفاً يسعى البحث الى الإجابة على التساؤلات البحثية الاتية:

- ما هو واقع الجهاز المصرفي في العراق وهل يحتاج الى أعادة الهيكلة؟
- ماهي متطلبات اعادة هيكلة الجهاز المصرفي العراقي؟
- هل تساعد أعادة الهيكلة في تقوية الجهاز المصرفي وبالتالي القدرة على المنافسة ومواجهة الازمات المالية؟

### 2.1.1 أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال وصف واقع الجهاز المصرفي العراقي ومدى حاجة الاقتصاد العراقي الى جهاز مصرفي فعال ومؤهل، وله القدرة على أكتساب ثقة المتعاملين ولديه القدرة على تقديم خدمات متطورة ومتنوعه ترضى طموح المستفيدين ويتناسب مع التطورات العالمية وتتكيف معها، بالاضافة الى محاولة عرض أهمية وماهية عملية أعادة هيكلة الجهاز المصرفي.

وكما تنبع أهمية البحث من كونه محاولة لوضع إطار عمل متكامل، يساعد السلطات النقدية والمصارف العاملة في العراق على تطوير واستخدام نظم وأساليب وسياسات وطرق العمل التي تستند للمعايير الهيئات الدولية للعمل المصرفي مما ينعكس بالإيجاب على عوائدها وبالمقابل يخفض من درجة المخاطر التي تواجهها ويزيد من متانتها المالية.

### 3.1.1 أهداف البحث

تسعى البحث الوصول إلى عدد من الأهداف التي يمكن توضيحها من خلال ما يلي:

- التعريف بواقع الجهاز المصرفي العراقي وتقديم تصور واضح عن هذا الواقع قبل أعادة الهيكلة وتقديم مقترح لاعادة الهيكلة وفقاً لوضع هذا الجهاز وذلك لخروج الجهاز المصرفي من مشاكله ونطاقه الضيق، الذي يتسبب في نهاية المطاف في ضرر شديد للاقتصاد العراقي وبالتالي المساعدة على زيادة روح التنافس فيما بينها وبين المصارف الاجنبية.
- التعرف على أبعاد أعادة هيكلة الجهاز المصرفي وإبراز بعض الآليات الفعالة والأوجه الأساسية التي ستعالجها هذه العملية والتي تؤدي الى تحسين أداها.
- محاولة تقديم مجموعة من الحلول للخروج بالجهاز المصرفي من الوضع الحالي نحو تحسين أدائه وأعادة الثقة به واعادة الروح اليه.

### 4.1.1 فرضية البحث

للإجابة على التساؤل المثار في مشكلة البحث فقد وضعت فرضية رئيسه مفادها والتي سيتم التحقق منها ميدانياً مفادها ( يعاني الجهاز المصرفي العراقي من مشاكل متنوعة في مجالات مختلفة حسب ملكيته تسهم في تخفيض مستويات أدائه مما يستلزم إعادة هيكلة من جوانبه المختلفة).

## 2. الاطار النظري

### 1.2 مفهوم أعادة الهيكلة

يتألف مصطلح إعادة الهيكلة Re-structuring من جزئين هما: (Re ) و (structuring) وتعني( Re ) إعادة أومن جديد أما (structuring) فهي الهيكلة

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a722

وتعني رفع الكفاءة أو إعادة البناء أو التصميم على أسس علمية (Weston&Thomas,1998, 95) .

وتعني اعادة الهيكلة أن تتبع المنظمة استراتيجيات جديدة من شأنها أن تساعد على معالجة الخلل المالي والإبقاء على المنظمة وتطبيق الاستراتيجيات الجديدة. وحتى تكون إعادة الهيكلة فعالة فلا يجب أن تقتصر على إعادة الهيكلة المالية ولكن يجب أن تمتد لتشمل إعادة الهيكلة الإدارية حتى يتلازم الاثنين معا ويتحقق نتائج فعالة للتغلب على الخلل المالي (عبد اللطيف وعبد الحميد ،2007 ،9) كما يطلق على إعادة الهيكلة عملية تقليص حجم المؤسسة أو تصحيح الحجم أو تخفيض المستويات المختلفة في المؤسسة من حيث عدد العاملين أو عدد الأقسام والمستويات والوحدات في الهيكل التنظيمي وذلك لتحسين الكفاءة والفعالية للمؤسسة، وينصب الاهتمام الأساسي لإعادة الهيكلة على مصلحة حملة الأسهم وليس مصلحة العاملين، وذلك من خلال تخفيض التكلفة بالنسبة للمؤسسات الشديدة البيروقراطية، حيث من خلالها تستطيع أن تنقذ المؤسسة من المنافسة العالمية والانهيار.( Scardovi,2016, 62)

وتستهدف عمليات إعادة الهيكلة إجراء التصويب اللازم للهياكل الفنية والاقتصادية والمالية للمنشأة على النحو الذي يمكن الشركة من البقاء في دنيا الأعمال بل والاستمرار بنجاح وتحقيق عائد مناسب.أما مفهوم أعادة الهيكلة بالنسبة للقطاع المصرفي فيمكن التعرف على اهم المفاهيم في الجدول التالي:

**الجدول (1 ) اراء بعض الكتاب والباحثين تجاه مفهوم اعادة الهيكلة المصارف**

| المفهوم | الباحث | المصدر |
|---|---|---|
| دمج بعض المؤسسات المصرفية الصغيرة وتوسيع نطاق تعامل البنوك من خلال الصكوك وشهادات الايداع كبديل للودائع او تغير احكام العمل وهذه الاجراءات تعكس بمجموعها سياسات الهيكلية | فهمي | ( فهمي،1992،7) |
| هي جزء من العملية الكلية للتكيف المالي التي تقوم بها الحكومة واعادة هيكلة الديون المتعثرة والمعدومة وذلك بهدف خلق فائض يمكن للحكومة استخدامه لخدمة ديونها وكذلك تقليل الديونه الى مستويات مستدامة. | Maia | (Maia,1999,116) |
| أنها مجموعة من البرامج المؤسسية والتنظيمية والقانونية المستخدمة لحل البنوك الفاشلة وانقاذ البنوك المتعثرة و إعادة القطاع المصرفي إلى الصحة المستدامة | Mwenda | (Mwenda,2000,24) |
| أنها أعادة تنظيم الموارد البشرية والموجودات المالية والتكنولوجية والموارد المادية من أجل تحسين اداء المصارف والوصول بها الى مستوى الصناعة المصرفية العالمية الحديثة بما ينسجم متطلبات الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية. وتمثل ركيزة أساسية من ركائز إصلاح القطاع المصرفي لتحسين أداء الجهاز المصرفي وإعادة قدرته على الوفاء بالتزاماته وتحقيق أرباح ملائمة. | البصري | (الركابي وحمودي ، 2014، 237) |
| بأنها الاسلوب المناسب لتطوير المصارف بحيث تحقق اهدافها الاستراتيجية وتصبح أنشطتها ذات جدوى اقتصادية وتسهم في جذب الاستثمارات | الركابي وحمودي | (الركابي وحمودي،2014، 232). |

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الواردة

وتتوقف عملية إعادة هيكلة المصارف على طبيعة وحجم المشاكل التي تواجهها ، فقد يكون المصرف صالحاً من النواحي التكنولوجية والمالية والتنظيمية في الوقت الذي تعاني فيه من خلل في الموارد البشرية نتيجة اختلالات هيكلة العمالة بها أو تعاني من مشاكل في الناحية القانونية نتيجة عدم وجود أو ملائمة القوانين والتشريعات الموجودة للعمل المصرفي.

ويتفق المفكرون والباحثون السابقين على أن إعادة هيكلة الجهاز المصرفي (تعتبر الاداة المناسبة لرفع كفاءة وفعالية عمل هذا الجهاز ومواكبة التغيرات العالمية ومؤائمة العمل في البيئة المالية وبذلك يستطيع المصارف تطوير نفسه ومواجهة المخاطر المختلفة وحماية نفسه من الفشل).

**2.2. أهداف اعادة هيكلة الجهاز المصرفي**

هناك من يذكر بان الهدف من برنامج إعادة هيكلة الجهاز المصرفي هو:(عبد اللطيف وعبد الحميد،2007، 6-8) (الملا،2011، 3-5) و( Bomhoff, *et al*.,2009, 3) (Ito& Hashimoto ,2007,8-10)

- زيادة القدرة التنافسية للمصارف الوطنية .
- تحقيق توازن بين الاستقرار المالي قصير وطويل الاجل للحفاظ على أداء سوق الخدمات المالية.
- زيادة الجدارة الائتمانية للبنوك (التصنيف الائتماني) وبالتالي تجنب التعثر والفشل المالي
- معالجة المشاكل التي تعاني منها المصارف والجهاز المصرفي ككل لضمان سير التعامل المحلي والدولي.
- معالجة المشاكل العاجلة للملاءة المصرفية، وفي بعض الحالات السيولة. وفي الوقت نفسه، تم تصميم التحسينات في القطاع المالي التي تمكن من إعادة تنظيم النظام المصرفي لمعالجة نقاط الضعف الهيكلية والمؤسسية لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل.
- تحسين قدرة المصارف على إدارة المخاطر والتعامل مع الصدمات الخارجية.
- تحقيق الاستقرار المالي للبلد وتحقيق سلامة النظام المصرفي وما لذلك من انعكاسات على الازمات المصرفية والمالية وبالتالي على النشاط الاقتصادي ككل.
- تمكين الفروع من ان تصبح أكثر قربا من اهتمامات واحتياجات الزبون بتقديم حزمة متكاملة ومبتكرة من الخدمات المصرفية ذات ميزة تنافسية مواكبة تطورات المصرفية العالمية.

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a722

- تعتبر إعادة هيكلة البنوك كعلاج للمشاكل التي يعاني منها قطاع البنوك بهدف تحسين الوساطة المالية وتمكين المديرين من التحكم الجيد في ادارة البنوك وتحسين مردوديتها المالية والاقتصادية وتحسين الملاءة المالية مع وجود الأنظمة الاحترازية.

**3.2. أبعاد اعادة الهيكلة**

تتمثل عملية أعادة هيكلة الجهاز المصرفي مفهوماً ذا أبعاد متعددة Multidimensional Concept حيث تتكون من عدة عناصر تشكل في مجموعها حزمة متكاملة Package من الأنشطة والفعاليات المصممة من حيث رسملة المؤسسات المصرفية لخلق كيانات كبيرة بالإضافة إلى مراجعة النظم المحاسبية والمالية ونظم الرقابة الذاتية ومواكبة التطور التقني وتطبيقات المعلوماتية، كما يجب تأهيلها لمواجهة التحديات المستقبلية، ولمعالجة مشاكل الضعف القائمة وتحسين كفاءتها وفاعليتها، والمحافظة على سلامتها.

وتختلف ابعاد اعادة هيكلة المصارف بحسب درجة الفشل المصرفي التي وصلت اليه المصارف ويختلف كذلك حسب البيئة الاقتصادية والمالية للدولة، وتباينت وجهات النظر بشأن تحديد أبعاد واضحة ومحددة متفق عليها لعملية اعادة الهيكلة. فهناك من يحددها ببعدين أو اكثر من بعدين ولكل بعد متغيرات واجراءات وسياسات خاصة بها. والجدول (2) يوضح نظرة الباحثين الى هذه الابعاد.

**جدول (8) أراء الباحثين بأبعاد اعادة الهيكلة**

| اسم الباحث | الابعاد | المصدر |
|---|---|---|
| Borish | بعد مالي – بعد تشغيلي | Borish and et.al, (1995,2) |
| Shazly | بعد مالي- بعد تشغيلي – بعد تنظيمي | (Shazly, 2001,2) |
| عبد الخالق | بعد المالي- بعد اداري - بعد القانوني | ( عبد الخالق ، 2007، 5-7). |
| قدارة | بعد نمط الملكية، بعد التقنية،بعد ادارة الموارد البشرية، بعد المالية والمحاسبية، بعد الرقابية والقانونية | (قدارة،2007 ،5- 11) |
| النصيري | بعد مالي- بعد اداري – بعد تشغيلي – بعد السلطة الاشرافية والرقابية | (النصيري، 2011، 66-70) |
| Scardovi | بعد السيولة – بعد تشغيلي | (Scardovi,2016,54) |
| Kithinji | أعادة الهيكلة المالية ،أعادة هيكلة الاصول ،أعادة هيكلة رأس المال، أعادة هيكلة العمليات | (Kithinji and et.al, 2017, 86) |
| الدويني | بعد مالي – بعد ادارية – بعد عمالي- بعد تشغيلي- بعد انتاجي- بعد تكنولوجي | (الدويني، 2017، 78) |

المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الواردة

وفي هذا الصدد يمكن للباحث الجمع بين أهم النواحي والابعاد التي اعتمدت من طرف الباحثين في مجال السياسة النقدية في سبيل إعادة هيكلة الجهاز المصرفي بشكل شامل نذكرها بالشكل التالي:

**1.3.2 أعادة الهيكلة المالية Financial restructuring:**

تركز إعادة الهيكلة المالية على الهيكل المالي للمؤسسة المصرفية حيث تتمثل أعادة الهيكلة المالية فى البنوك بتغيرات في أجراءات الاصول والخصوم مثل زيادة رؤوس أموال تلك البنوك لتتناسب مع حجم الودائع وتتوافق مع حجم التمويل الذى تقوم تلك البنوك بمنحه. وتحاول إعادة الهيكلة المالية استعادة الملاءة المالية عن طريق تحسين ميزانيات البنوك أو صافي قيمتها ، من خلال زيادة رأس المال الإضافي أو عن طريق رفع القيمة الاسترجاعية للقروض المتعثرة والضمانات وذلك للحفاظ على السيولة وكذلك قدرتها على الاستمرار في اداء مهامها والصمود أمام المنافسين( Shazly, 2001,2).

**2.3.2. أعادة الهيكلة الادارية Administrative Restructuring:**

إن زيادة قاعدة رأس المال أوتنظيف محفظة القروض من القروض المتعثرة والمعدومة لن تحل مشاكل القطاع المصرفي إذا كان هناك أحتمال بأستمرار الادارة بممارستها الخاطئة لذلك إن التدريب الإداري يزيد من حساسية الإدارة لمتغيرات السوق وتأثيرها على ربحية المصرف هو نقطة البداية. وينبغي تشجيع الإدارة على تطوير الإلمام بعمليات التشغيل التي تشمل التخطيط الشامل والمترجمة في قرارات موضوعية ، والتغذية العكسية في الوقت المناسب حول تأثير السوق بهذه القرارات( xiang & Meht,2001,8)

**3.3.2. أعادة الهيكلة التشغيلية Operational restructuring:**

يتعلق هذا البعد بتطوير وتحديث العمل المصرفي من خلال تطوير نظم التشغيل والعمل المختلفة والتي تؤدي بها تحسين الخدمة المقدمة من خلال استخدام تكنولوجيا متقدمة وتؤثر إعادة الهيكلة التشغيلية على الربحية وتقليل التكاليف واستخدام مؤشرات مثل تحسين أنظمة ادارة العمليات والمحاسبة وتقييم أفضل لمخاطر الأصول (Shazly, 2001,2).

**4.3.2. أعادة الهيكلة التشريعية Legislative restructuring:**

يعد البعد القانوني والاجرائي المتضمن في أعادة هيكلة البنوك الجانب الاساسي والبنية التحتية لهذه العملية ويتمثل هذا البعد لاعادة الهيكلة بتعديل ومراجعة شاملة

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a722

لمنظومة التشريعات المصرفية المعمول بها بهدف تعديلها وتطويرها والتي تنظم وتحكم العمل المصرفي من اجل النهوض بالواقع المصرفي ليتماشى مع مرحلة الانفتاح المالي والاقتصادي العالمي (كنجو، 2005، 4).

**4.2. متطلبات أعادة الهيكلة المصارف requirements Restructuring banks**

ظهرت الحاجة الى أعادة هيكلة الجهاز المصرفي في الدول النامية نتيجة للتغيرات العالمية متمثلة بالانفتاح الاقتصادي والمالي وظهور تكتلات اقتصادية ومالية عملاقة والحاجة الى تطبيق توجيهات الموسسات المالية الدولية ومقررات لجنة بازل بالاضافة الى التغييرات الاقتصادية لهذه الدول والمتمثلة بانتهاج برامج التحول نحو اقتصاد السوق وذلك لزيادة كفاءة وقدرة الجهاز المصرفي لتقديم التمويل لعمليات الاستثمار والانتاج الواسع وتكوين القيمة المضافة الاجمالية للاقتصاد،الامر الذي يستدعي توفير عددٍ من المتطلبات لتحسين وانجاح هذه العملية ومنها:( Borish,et.al, 1995,2) و (قدارة، 2007، 42) و (Son ,et.al,2014,38)

أ. ضرورة وجود الرغبة السياسية الحقيقية والارادة التنفيذية الواضحة والشفافة للقيام بهذه العملية وتغير الوضع المالي.

ب. ضرورة ايمان الادارة العليا للبنوك بأهمية مدخل أعادة الهيكلة لتصحيح مسار بعض الخطط والمشاكل التي يعاني منها وضرورة وجود اهداف محددة يسعى المصرف لتحقيقها بأعتبار أن تحديد الاهداف هو المدخل الاول لأدارة النظام من جودة عالية شاملة في المضمون .

ت. اجراء هذه العملية في الوقت المناسب ،حيث أظهرت الدراسات حول التجارب الدولية في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي أن العامل الأساسي الذي يؤثر على نجاح إعادة الهيكلة هو "السرعة" أو التوقيت والرشاقة.حيث قارن Hawkins and Turner (1999) الاستجابات المختلفة لليابان والدول الاسكندنافية إلى أزمتين خطيرتين في الماضي وتوصلا إلى أن الإجراءات الحاسمة وحسن توقيت الدول الاسكندنافية ساعدت جهازها المصرفي في التعافي بشكل أسرع من اليابان.

ث. وضع خطة مدروسة وعمل جدي لأجرءاتها وعملياتها (استراتيجية اعادة الهيكلة) من قبل جميع من لهم صلة بهذه المصارف والذي يشمل وزارة المالية بأعتبارها المالك الوحيد لهذه المصارف ورابطة المصارف الخاصة وبنك المركزي بأعتبارها المشرف على النشاط المصرفي

ج. استعداد الحكومة وقدرتها على فرض قيود صارمة على ميزانية البنوك المتعثرة لتحقيق الأهداف الكلية للاقتصاد منها الاستقرار، والتوازن المالي والنمو الاقتصادي.

ح. حماية أموال المودعين وذلك بإنشاء هيئة أو مؤسسة حماية اموال المودعين بأعتبار ودائعهم ديون لابد ان ترجع لاصحابها.

خ. القيام بأجراءات والتقييم لوضع المصارف العاملة بشكل شامل وكافي ولكل الجوانب وكذلك بتقييم الوضع وطبيعة وشدة نقاط الضعف للجهاز المصرفي بشكل صحيح، كما يجب تحديد الاسباب وتقديم برنامج اعادة الهيكلة بشكل شامل.

د. الحاجة الى أصلاح قطاع الشركات إن محاولات إصلاح وإعادة هيكلة الجهاز المصرفي لا يمكن أن تتم بدون إعادة هيكلة وإصلاح قطاع الشركات التي تستحوذ على جزء كبير من الديون المتعثرة المقترضة من تلك المصارف. إن البدء بإصلاح وإعادة هيكلة القطاع المصرفي وتأخير إصلاح قطاع الشركات إلى وقت لاحق ما هي إلا وصفة لفشل وتعثر لهذه المصارف ، حيث يمكن إعادة رسملة المصارف وزيادة رأسمالها ولكن الديون السيئة التي تثقل كاهل هذه المصارف ستظل على حالها, وبالتالي فان اعادة هيكلة الجهاز المصرفي مرتبط بإصلاح قطاع الشركات تحديداً.

**3. تحليل واقع الجهاز المصرفي العراقي**

في هذا المبحث يتم تحليل الواقع المصرفي في العراق على مستوى الجهاز المصرفي، ويمكن وصف هذا الواقع حالياً بالبساطة وكلاسيكية الأداء، ولأجل الاطلاع عليها لابد من استعراض المؤشرات الرئيسة من اجل معرفة طبيعة عمل هذا القطاع وفيما يلي عرض لتلك المؤشرات للمدة 2010- 2016:

**1.3 النواحي الهيكلية للجهاز المصرفي**

والتي تشمل ( هيكلية الجهاز المصرفي ، التركز المصرفي، الكثافة المصرفية)

**1.1.3 هيكلية الجهاز المصرفي**

حيث شهد الجهاز المصرفي في الفترة الأخيرة تطوراً في عدد المصارف العاملة فإلى جانب المصارف الحكومية السبعة هناك عدد من المصارف الاهلية المحلية والاجنبية

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a722

حيث وصل عدد المصارف العاملة والحاصلة على الترخيص إلى (65) مصرفاً في نهاية 2016 .وبواقع (7) مصارف حكومية و(58) مصرفاً خاصاً وهذه الأخيرة ينقسم (24) مصرفاً تجارياً محلياً و(16) مصرفاً أجنبياً و(18) مصرفاً اسلامياً ( التقرير الاقتصاد السنوي للبنك المركزي العراقي، 2016، 35)

وتشير المعطيات الخاصة بنشاط المصارف العاملة في الجهاز المصرفي العراقي إلى هيمنة المصارف الحكومية على اغلب الانشطة المصرفية، فالمصارف الحكومية تستحوذ على الحصة الاكبر وتقدر بأكثر من 90 % وتمتلك شبكة واسعة من الفروع حيث تصل إلى ( 430 ) فرعاً موزعة في أغلب المحافظات العراقية ، وفي المقابل نرى أن انتشار المصارف الخاصة محدوداً جداً ويتمركز في بعض المناطق حيث أن اجمالي عدد فروع المصارف الخاصة لـ (62) مصرف تصل الى ( 413) فرعاً فقط والسبب هو أن اغلبية المصارف الخاص هي صغيرة في رأسمالها وتقدم خدمات مصرفية قليلة لاتجد الجدوى الكافية من التفرع والانتشار على عكس المصارف الكبرى في راسمالها وتستحوذ على نسبة 10 % من مجموع النشاط المصرفي في الجهاز المصرفي في نهاية 2016.

### 2.1.3 التركز المصرفي

يشكل التركز المصرفي بجوانبة المختلفة السمة الأساسية للجهاز المصرفي العراقي ويمكن بيانها من خلال مؤشرات الموجودات والودائع والائتمانات وكالآتي:

#### 1.2.1.3 هيكل الموجودات

على الرغم من وجود عدد كبير من المصارف الخاصة في العراق، لا يزال حجمها صغيراً ونشاطها محدوداً جداً مقارنة مع المصارف الحكومية، التي تدير حوالي 90.3% من مجمل موجودات القطاع المصرفي العراقي، في حين تدير المصارف الخاصة (العراقية والأجنبية) حوالي 9.7% منها (صندوق النقد الدولي ،2017، 33)

نلاحظ من الجدول (3) امتلاك البنوك السبعة الحكومية كمتوسط للمدة 2010-2016 حوالي 91 % من اجمالي الموجودات المصرفية مما يخلق حالة عدم التوازن في جهاز المصرفي وتحد هذه النسبة العالية من المنافسة في النشاط المصرفي وما لها من أنعكاسات سلبية على اداء المصارف والجهاز المصرفي ككل. ويمكن بيان ذلك من خلال هيكل الموجودات وكما في الجدول (3).

**الجدول (3) هيكل الموجودات للقطاع المصرفي العراقي المبالغ بالترليون دينار**

| الموجودات / السنوات | اجمالي الموجودات | نسبة التغير في أجمال الموجودات | حصة المصارف الحكومية | حصة المصارف الخاصة | الاهمية النسبية | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | المصارف الحكومية | المصارف الخاصة |
| 2010 | 363.3 | ----- | 353.1 | 10.2 | 97 | 3 |
| 2011 | 143.8 | 60.4- | 131.3 | 12.5 | 91.3 | 8.7 |
| 2012 | 190.9 | 32.8 | 173.3 | 17.6 | 90 | 10 |
| 2013 | 208.8 | 9.3 | 187.7 | 21.1 | 89.9 | 10.1 |
| 2014 | 226.6 | 8.5 | 204.6 | 22 | 90 | 10 |
| 2015 | 222.9 | 1.7- | 200.5 | 22.4 | 89.9 | 10.1 |
| 2016 | 221.2 | 0.8 | 196.9 | 24.3 | 89 | 11 |
| المتوسط | 225.357 | | 206.772 | 18.585 | 91 | 9 |

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للبنك المركزي العراقي للسنوات 2010- 2016

#### 2.2.1.3 هيكل الودائع

أن نشاط جمع الموارد المالية المتمثلة بالودائع يعد من أهم نشاطات القطاع المصرفي وانها تعتمد على اموال المودعين حيث كانت الحصة الاكبر تعود للمصارف الحكومية أما تركيبتها فأن اغلب الودائع هي ودائع جارية وتستحوذ على النسبة الاكبر من الودائع المصرفية حيث شكلت اكثر من 78% من اجمالي الودائع في القطاعين العام والخاص، عموماً شهدت الودائع تطورات مختلفة بين عامي 2010 -2016 .

ويبين الجدول (4) تطور هيكل الودائع لدى المصارف العراقية فقد سجلت نمو بنسبة 30.2 % خلال الفترة 2010 – 2016 ليرتفع اجمالي الودائع من 47.9 ترليون عام 2010 الى 62.4 ترليون عام 2016 وهذا راجع بالأساس إلى قيام البنك المركزي بزيادة سعر الفائدة على الودائع وتحسين الوضع الاقتصادي وزيادة الثقة بالنظام المصرفي على الرغم من انخفاضها في عام 2015 وبنسبة انخفاض 13% وذلك بسبب تردي الوضع الأمني وظهور داعش وبالتالي قيام الجمهور بسحب ودائعهم وانخفاض قدرة المصارف في جذب الودائع وذلك لانخفاض عدد فروع المصارف.

كما يلاحظ الجدول(4) التركز الكبير للودائع المصرفية وتركزها في المصارف الحكومية، فقد استحوذت المصارف الحكومية كمتوسط لفترة الدراسة على نسبه 85.87 % مقابل 14.13% للمصارف الأهلية والسبب وراء هذا التركز هو عدم وجود مؤسسة ضمان الودائع مما يمنح المصارف الحكومية افضلية في اجتذاب الودائع لأن هذه الودائع دين على المصارف الحكومية وبالتالي هي دين على الحكومة.وعلى الرغم من انخفاض الودائع الحكومية وارتفاع هذه الودائع في المصارف الخاصة في عام 2015 مقارنة بالأعوام الاخرى ماعدا 2011 لتصل إلى 85.8 % في المصارف الحكومية

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a722

و14.2 % في المصارف الخاصة ويعود هذا الانخفاض في حصة المصارف الحكومية إلى ارتفاع نفقات الحكومة وانخفاض اسعار النفط وايرادات الحكومة بالاضافة إلى أرتفاع النفقات العسكرية وان نسبة كبيرة من ودائع المصارف الحكومية تعود للحكومة المركزية. وعلى الرغم من الانخفاض في حصة المصارف الحكومية الإ أن مستوى التركز مازال مرتفعاً وهذا يعني احتمال تعرض القطاع المصرفي الى الفشل في حالة فشل المصارف الحكومية في رد الودائع للمودعين. وكذلك يؤدي هذا التركز الكبير الى أنخفاض المنافسة فيه وهذا يعتبر نقطة سلبية في مجال التطور المصرفي تحد وتؤثر في تطور القطاع المصرفي الخاص وهذا يعود بالاساس إلى تفضيل المودعين للمصارف العامة بسبب غياب نظام للتأمين على الودائع، والذي اسهم كثيراً في التشجيع على الأيداع المصرفي، كما ان التأمين الضمني على الودائع الذي يستشعره قطاع الأعمال والأهالي في المصارف العامة كان له اثر ايجابي في تخفيض المخاطر.

أما عن طبيعة هيكل الودائع فأن الغالبية تعود إلى الودائع الجارية حيث شكلت النسبة الاكبر من اجمالي الودائع في القطاع المصرفي ووصلت كمتوسط خلال فترة البحث إلى اكثرمن 78.5% من اجمالي الودائع والسبب في ذلك يعود الى عوامل عديدة منها: أن الودائع الثابتة تدفع عليها الفائدة وهذا منافي مع الشريعة الاسلامية و طبيعة اعمال المودعين هي اغلبيتها استهلاكية مما يتطلب السحب والايداع عليها بشكل مستمر بالاضافة الى أن اغلبية الودائع في المصارف الحكومية تعود للحكومة المركزية أما ودائع التوفير شكلت كمتوسط 13.6% من اجمالي الودائع والباقي تعود إلى الودائع الثابتة وهي اقل نسبة. ومن الجدير بالذكر أن المصارف الحكومية حصلت على النسبة الاعلى للانواع الثلاثة وهذا يعود الى أتساع وانتشار شبكة الفروع المصرفية الحكومية مقارنة بالمصارف في القطاع الخاص ورغم ذلك فأن حجم الودائع قليلة جداً مقارنة بحجم الموجودات حيث شكلت الودائع نسبة 27% فقط من حجم موجودات القطاع المصرفي والبالغ 225.357 ترليون دينار والسبب في ذلك يعود الى عوامل عديدة من اهمها أن أستراتيجية جذب الودائع خصوصاً الادخار العائلي وادخار القطاع الخاص من طرف المصارف الوطنية تبقى ضعيفة جداً نظراً لسوء التوزيع الجغرافي والفروع المصرفية، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بالسياسات التسويقية لتحفيز الافراد على الادخار، وعدم وجود المنتجات والخدمات المصرفية التي يقدمها القطاع المصرفي، بالإضافة إلى ضعف ثقافة الادخار لدى الكثير من المواطنين، وهذا كله يؤدي الى ضعف الثقة بالجهاز المصرفي وتعاملهم مع المصارف.

**الجدول (4) هيكل الودائع لجهاز المصرفي العراقي (ترليون دينار)**

| السنوات / الودائع | | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الودائع الجارية | المصارف الحكومية | 37.40 | 44.13 | 44.78 | 48.8 | 49.82 | 39.64 | 37.69 | **43.18** |
| | المصارف الخاصة | 3.59 | 4.20 | 5.69 | 6.73 | 6.77 | 6.65 | 6.24 | **5.70** |
| الودائع التوفير | المصارف الحكومية | 4.62 | 5.16 | 6.1 | 7.28 | 7.8 | 7.73 | 7.84 | **6.65** |
| | المصارف الخاصة | 1.40 | 1.58 | 1.89 | 2.39 | 2.18 | 1.89 | 1.71 | **1.86** |
| الودائع ثابتة | المصارف الحكومية | 0.4 | 0.51 | 2.60 | 2.71 | 6.71 | 7.83 | 8.27 | **4.15** |
| | المصارف الخاصة | 0.51 | 0.62 | 1.02 | 0.80 | 0.75 | 0.56 | 0.65 | **0.70** |
| اجمالي الودائع | | 47.9 | 56.2 | 62 | 68.8 | 74 | 64.3 | 62.4 | **62.23** |
| نسبة التغير في اجمالي الودائع | | 0.093 | 0.173 | 0.103 | 0.109 | 0.076 | -0.131 | -0.029 | ---- |
| اجمالي الودائع لدى مصارف الحكومية | | 42.4 | 49.8 | 53.4 | 58.8 | 64.3 | 55.2 | 53.8 | **53.96** |
| اجمالي الودائع لدى مصارف الخاصة | | 5.5 | 6.4 | 8.6 | 9.9 | 9.7 | 9.1 | 8.6 | **8.26** |
| الحصة النسبية للمصارف الحكومية % | | 88.5 | 82.1 | 86.1 | 85.5 | 86.9 | 85.8 | 86.2 | **85.87** |
| الحصة النسبية للمصارف الخاصة % | | 11.5 | 17.9 | 13.9 | 14.5 | 13.1 | 14.2 | 13.8 | **14.13** |

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الاستقرار المالي والنشرة الاحصائية لسنوات 2010- 2016

### 3.2.1.3 هيكل الائتمان

يبين الجدول (5) بأن قطاع خدمات المجتمع يستحوذ على الجزء الاكبر من الائتمان النقدي المصرفي العراقي الممنوح ثم يليه قطاع التشيد والبناء على الرغم من انخفاض هذه النسبة في عام 2013 أما القطاعات الأخرى مثل التعدين والصناعة والزراعة حصلت على نسبة ً قليلة وهذا يشير إلى أن المصارف العراقية ، تمنح الائتمان النقدي بناءاً على الضمانات المقدمة من قطاعات خدمات المجتمع والبناء والتشييد والتي تستطيع وضع يدها في حالة فشل السداد Collateral مقارنة بالقطاعات الاخرى.

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a722

ويشير الجدول(5) إلى أن المصارف الحكومية قد ساهمت بنسبة 77.83% كمتوسط خلال فترة الدراسة من مجمل الإئتمان النقدي الممنوح مقابل 22.17% ساهمت بها المصارف الخاصة التجارية العاملة في العراق على الرغم من أن الحصة الاكبر لرؤوس الاموال تعود للمصارف الخاصة بنسبة 79% مقابل 21% للمصارف العامة من أجمالي روؤس اموال المصارف كافة(النشرة الاحصائية للبنك المركزي العراقي، 2016 ، 115). وتبين هذه النسبة بأن هناك مشاكل تركز للائتمان النقدي وتوجيهه بصورة واضحة وبالتالي انكشاف المصارف الحكومية لدى المقترض، وهذا يبين حجم المخاطر حيث توضح المادة 31 من قانون المصارف على أن لا يزيد حجم الائتمان المقدم ثمانية اضعاف من رأسمال المصارف واحتياطاتها ولكن هنا القطاع الحكومي تجاوز هذه النسبة، كما أن مجال المنافسة بين القطاعين ضيق وهذا يعود إلى إن المصارف الحكومية تقوم بتقديم قروض للشركات العامة بدلا من تمويلها بشكل مباشر من الموازنة العامة وهذا ما لا تستطيع المصارف الخاصة القيام به. كما أن المصارف الحكومية تقدم تسهيلات ائتمانية لبعض الجهات بسعر فائدة منخفض والتي ليس لها استعداد للاقتراض من المصارف الخاصة بسعر الفائدة السائدة مثل سلف الموظفين وكذلك القروض العقارية التي تقدمها بعض المصارف الحكومية، كما أن المصارف الخاصة لازالت مترددة في منح وتوسيع الائتمان وتفضل التوجه نحو تقديم الائتمان التعهدي وهذا مايؤكد عدم قيامها بعملها المصرفي بالشكل المطلوب حيث أن غالبيتها لاتقدم الائتمانات النقدية وإنما تحصل على العوائد فقط من منافذ شراء العملة من الحكومة والاستفادة من الفرق بين سعري الشراء والبيع. وتوزّع الإئتمان النقدي المباشر المقدم من المصارف الحكومية والخاصة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ولكن بنسب متفاوتة حيث حصل قطاع خدمات المجتمع على اكبر حجم من الائتمان النقدي وبنسبة 37.2% ، يليه قطاع التشيد والبناء بنسبة 22.44%، أما

**الجدول (5) التوزيع القطاعي للائتمان النقدي والتعهدي حسب نوع القطاع للمدة 2010- 2016 المبالغ مليار دينار**

| الائتمان النقدي | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القطاع / السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | المتوسط |
| الزراعة والصيد | 705.58 | 1304.6 | 1701.31 | 1808.52 | 1936.8 | 2038.16 | 2128.63 | 1,568.10 |
| التعدين | 0.01 | 0.07 | 0.01 | 5.876 | 22.157 | 0.368 | 0.77 | 4.18 |
| الصناعة التحويلية | 536.01 | 2506.36 | 1476.95 | 1641.69 | 1995.42 | 2396.69 | 1854.59 | 1,772.53 |
| الماء والكهرباء والغاز | 40.35 | 84.58 | 161.96 | 118.26 | 950.35 | 817.69 | 1461.7 | 519.27 |
| التجارة والمطاعم والفنادق | 2157.67 | 3456.46 | 5798.76 | 4846.32 | 4871.1 | 5246.4 | 5655.99 | 4,576.10 |
| النقل والتخزين والمواصلات | 194.3 | 892.26 | 1872.65 | 2422.46 | 2154.42 | 2181.93 | 7756.01 | 2,496.29 |
| التمويل والتأمين | 210.12 | 123.98 | 238.95 | 674.55 | 1065.61 | 1328.06 | 842.06 | 640.48 |
| خدمات المجتمع | 5834.11 | 7761.27 | 10688.14 | 10448.65 | 12222.49 | 14302.98 | 14508.7 | 10,823.76 |
| العالم الخارجي | 6.87 | 5.49 | 137.91 | 214.78 | 27.02 | 39.15 | 31.87 | 66.16 |
| التشيد والبناء | 2170.38 | 4209.01 | 6362.05 | 7770.91 | 8877.71 | 8401.3 | 7920.3 | 6,530.24 |
| **حصة المصارف الحكومية من الائتمان** | **8837.2** | **16567.72** | **23340.41** | **23386.92** | **26877.88** | **29077.6** | **29849.82** | **22,562.51** |
| **الحصة النسبية %للمصارف الحكومية** | 74.54 | 81.43 | 82.08 | 78.08 | 78.77 | 79.12 | 70.8 | 77.83 |
| **حصة المصارف الخاصة من الائتمان** | **3018.2** | **3776.36** | **5098.28** | **6565.09** | **7242.19** | **7675.13** | **12310.8** | **6,526.58** |
| **الحصة النسبية % للمصارف الخاصة** | 25.46 | 18.57 | 17.92 | 21.92 | 21.23 | 20.88 | 29.2 | 22.17 |
| **المجموع الكلي للائتمان النقدي** | **11855.4** | **20344.08** | **28438.69** | **29952.01** | **34120.07** | **36752.73** | **42160.62** | **29,089.09** |
| **الائتمان التعهدي** | | | | | | | | |
| **مجموع الائتمان التعهدي** | **39790.91** | **39032.46** | **44174.19** | **53667.06** | **50908.39** | **40533.15** | **33281.6** | **43055.39** |
| **الحصة النسبية % للائتمان التعهدي للمصارف الحكومية** | 86.18 | 82.3 | 75.75 | 79.41 | 74.57 | 78.56 | 75.99 | 78.97 |
| **الحصة النسبية %للائتمان التعهدي للمصارف الخاصة** | 13.82 | 17.7 | 24.25 | 20.61 | 25.43 | 21.44 | 24.01 | 21.03 |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الاحصائية وتقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي للسنوات 2010- 2016

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a722

التعدين فكان نصيبه اقل من القطاعات الاخرى وبنسبة كبيرة حيث شكلت فقط نسبة 0.14 % من اجمالي الائتمان النقدي الممنوح، وهذا يؤكد بأن هناك تركز قطاعي في منح الائتمان سواء للمصارف الحكومية أو الخاصة وتعتبر هذا نقطة سلبية على الجهاز المصرفي حيث يزيد تعرضها للمخاطر بشكل أكبر.فاذا حدثت مشكلة في قطاع خدمات مجتمع او قطاع التشيد والبناء من الممكن ان يتعرض القطاع المصرفي الى مخاطر عدم السداد. بالاضافة ان هذا التركز لايخدم النمو الاقتصادي .

أما على مستوى المصارف كافة نلاحظ أن حجم الائتمان النقدي قد ارتفع في عام 2016 مقارنة بعام 2010 وهذا راجع إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

وعلى مستوى الائتمان التعهدي كانت مبالغها كبيرة جداً حيث بلغ كمتوسط خلال فترة الدراسة مبلغ (43055.39) مليار دينار وكانت حصة المصارف الحكومية 78.97% والباقي من نصيب المصارف الخاصة وغالباً تستخدم الائتمان التعهدي في تغطية الاستيرادات حيث شهدت حصة مصارف الخاص تحسناً وسجل في عام 2016 نسبة 24.01% ومعدل نمو 73% مقارنة بعام 2010 وتشكل خطابات الضمان الجزء الاعظم منه، فإنها في حالات عديدة هي خطابات مجاملة للأقارب والأصدقاء والشركات التي يساهم أو يشارك فيها اعضاء مجلس الإدارة بصورة واضحة أو مخفية وعند التلكؤ في تنفيذ المشاريع يلجأ البعض إلى اسلوب المماطلة في دفع خطابات الضمان مخالفاً بذلك احكام مادة (29) من قانون التجارة رقم (30) لسنة 1984.(علي محسن إسماعيل، 2017).كما أن الاعتمادات المستندية هي الاخرى اغلبها غير واقعية حيث يتم العمل بها بشكل وهمي من اجل الحصول على العملة من مزادات العملة من البنك المركزي وغالبية ارباحها تأتي من مزادات العملة وليس العمل المصرفي الاصلي.

### 3.1.3 الكثافة المصرفية ( الانتشار المصرفي)

هناك العديد من النماذج لقياس الكثافة المصرفية منها نموذج **Cameron** الذي وضع عام 1967 حيث ينص أن لكل 10 الأف نسمة فرع واحد مبدأ هذا النموذج مبني على عرف دولي حيث يتم قياسة بالمعادلة التالية : (صندوق نقد العربي، 2014، 152) .

$$\text{الكثافة المصرفية} = \frac{\text{عدد الفروع}}{\text{السكان}} \times 10000$$

فأذا كانت الكثافة المصرفية = 1 فهو توزيع مثالي، واذا كانت اكبر من واحد معناها انتشار كبير للمصارف، أما اذا كانت أقل من واحد معناها انتشار للبنوك غير كافي وبالتالي لاتصل الخدمة المصرفية شرائح معينة من المجتمع وهم بحاجة الى الخدمة المصرفية.

ويعتبر الكثافة المصرفية احد مؤشرات مفهوم الشمول المالي، فقد تحسن هذا المؤشر في العراق خلال السنوات القليلة الماضية على الرغم من التطور الحاصل في السنوات الاخيرة في إنتشار شبكة الفروع المصرفية عبر المحافظات المختلفة الا أن هناك سوء توزيع في هذه الشبكة، وتحسنت الكثافة المصرفية من 40 الف شخص لكل فرع في عام 2010 إلى 35 ألف شخص لكل فرع عام 2016.

ونلاحظ من الجدول (6) أن متوسط الكثافة المصرفية للمصارف العراقية بلغت 34510 شخص لكل فرع وعلى الرغم من تحسن هذا المعدل بين عام 2010 والذي خدم الفرع الواحد نحو 40160 شخص إلى 35510 شخص سنة 2016 إلا أن هذه النسبة منخفضة جداً مقارنة بمنطقة اليورو حيث يخدم الفرع الواحد تقريباً 3500 شخص، أما المعدل العربي فيبلغ 9,000 شخص للفرع الواحد ( صندوق النقد الدولي، 2018). ويلاحظ أن في عام 2014 انخفضت هذه النسبة ثم ارتفعت في عام 2016 والسبب يعود بدرجة الاساس إلى انخفاض عدد الفروع المصرفية من 1204 فرع إلى 1068 فرع في عام 2016 وذلك بسبب أن بعض المصارف تعرضت للافلاس والتصفية او تم سحب اجازتها نتيجة عدم اتباعها قوانين المهنية الصادر من البنك المركزي بالاضافة الى قيام بعض المصارف بدمج بعض فروعها وذلك لتخفيض تكاليفها، كذلك زيادة عدد السكان، ومن الجدير بالذكر أن الكثافة المصرفية تؤثر بشكل مباشر على الشمول المالي حيث لايزال العراق يسجلّ إحدى أدنى المستويات في المنطقة العربية والعالم حيث بلغت عام 2014 نسبة فقط 11% والذي يقصد بها مدى قدرة المواطنين في الوصول الى الخدمات المصرفية ومدى استخدامهم لهذه الخدمات، حيث امتلك 11% فقط من السكان البالغين حسابات مع المؤسسات المالية والمصرفية، وتنخفض هذه النسبة إلى 7.6% في الأرياف والمناطق الخارجة عن المدن بسبب ضعف الإنتشار الجغرافي لفروع المصارف العراقية، حيث تتمركز الفروع المصرفية في العاصمة بغداد وبعض المدن الرئيسة وزيادة البطالة، أي عدم توفر فرص عمل كافية للجنسين بالاضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a722

بسبب الحروب وتدمير البنية التحتية من الصناعة والزراعة حيث بلغت نسبة الفقر 31% عام 2015 هذه كلها تؤثر على انخفاض نسبة الشمول المالي. وبحسب أحدث بيانات البنك الدولي، اقترض 4.2% من العراقيين فقط من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية، ويشكل العائلة والاصدقاء نسبة 48.2% منهم، في حين لجأ 19.8% إلى الإقراض غير الرسمي، وهذا راجع بدرجة كبيرة الى قلة الكثافة المصرفية، لذا من الضروري نشر ثقافة الشمول المالي وتوسيع الإنتشار المصرفي في عموم العراق لتحسين الكثافة المصرفية والمشاركة في النظام المالي الرسمي في العراق، نظراً لدوره التنموي الهام في تحسين مستوى المعيشة، وتعزيز تكافؤ الفرص، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام. ويمكن بيان هذا التطور في

الجدول (6).

**الجدول رقم (6) الكثافة المصرفية في العراق**

| السنوات / المؤشر | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الكثافة المصرفية | 40160 | 37290 | 34615 | 33700 | 29900 | 30400 | 35510 | **34510** |

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي للسنوات 2010- 2016

### 2.3. مـؤشـرات جذب الودائع

أستخدم الباحث مؤشر نسبة الايداع المال للتعبير عن قدرة الجهاز المصرفي على جذب الودائع المختلفة :

- **مؤشر نسبة الايداع المالي:** يعبر هذا المؤشر عن نسبة إجمالي الودائع المصرفية (الودائع الجارية، والودائع الاجلة ، والودائع الحكومية) إلى إجمالي القاعدة الرأسمالية (راس المال+ الاحتياطيات) في المصارف التجارية وبالتأكيد كلما ارتفعت تلك النسبة تشير إلى ارتفاع قدرة المصارف على اجتذاب المدخرات والودائع قياساً إلى الرسملة المصرفية، ويعكس ثقة الجمهور في المؤسسات المصرفية، وهي أيضا تعد تعبير عن نسبة الخصوم الاساسية لتلك المصارف .وتحتسب بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الايداع المالي} = \frac{\text{أجمالي الودائع المصرفية}}{\text{القاعدة الراسمالية}} \times 100$$

نلاحظ من الجدول (7) أن هذا المؤشر للجهاز المصرفي ككل بدأ بالانخفاض حيث سجلت سنة 2010 نسبة 7.6 وبعدها بدأ بالانخفاض طيلة فترة البحث ليبلغ ادنى مستوى له في سنة 2016 حيث بلغت فقط نسبة 3 % من اجمالي القاعدة الرأسمالية، كما أن هذا المؤشر بدأ بالانخفاض في المصارف الحكومية والاهلية ايضاً حيث كانت في عام 2010 32.3% و 1.13% على التوالي حتى وصلت عام 2016 الى 13.76% في المصارف الحكومية و0.52 % في المصارف الخاصة وهذا الانخفاض الملحوظ يرجع إلى عدة اسباب منها زيادة رأسمال المصارف خلال السنوات 2010 - 2016 من جهة وكذلك انخفاض الودائع من جهة اخرى وهذا يدل على انخفاض كفاءة وقدرة المصارف العاملة في العراق على جذب الودئع، أي أن هناك اكتناز للأموال لدى عامة الناس ويدل ايضاً على انخفاض الثقة بالمصارف كمكان لحفظ أموالهم بالاضافة الى أن جزء منها توجه للاستثمار، أما متوسط المؤشر كانت 5.12 وهذا النسبة قليلة مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة حيث بلغت نسبة الايداع في مصر والمغرب 6.1 و8.2 على التوالي .عموماً كانت نسبة الايداع في المصارف الحكومية كبيرة مقارنة بالمصارف الخاصة وبفارق كبير حيث بلغت كمتوسط في المصارف الحكومية 23.19، أما متوسط المصارف الخاصة بلغت 0.827 وهذا دليل على أن المصارف الخاصة لديها ضعف واضح في جذب الودائع وليس لها خطط لجذبها وكذلك ضعف وسوء شبكة المصارف الخاصة وفروعها مقارنة بالمصارف الحكومية وكذلك انخفاض الثقة بها مقارنة بالمصارف الحكومية وعلى الرغم انخفاض الملاءة المالية للمصارف الحكومية إلا أن قناعة المودعين ترى أن المصارف الحكومية مضمونة من قبل الحكومة وأن احتمالية تعرضها للافلاس قليلة جداً. ويبين الجدول (7) نسبة الايداع في المصارف العراقية.

**الجدول رقم (7) مؤشر نسبة الايداع المالي المصرفية خلال فترة 2010 – 2016**

| المؤشر / السنوات | نسبة الايداع المالي % | | |
|---|---|---|---|
| | %المصارف الحكومية | % المصارف الخاصة | % الجهاز المصرفي ككل |
| 2010 | 32.3 | 1.13 | 7.6 |
| 2011 | 35.3 | 0.93 | 6.8 |
| 2012 | 21.6 | 0.98 | 5.5 |
| 2013 | 21.5 | 0.87 | 4.9 |
| 2014 | 23.68 | 0.71 | 4.5 |

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a722

| | | | |
|---|---|---|---|
| 2015 | 14.13 | 0.65 | 3.6 |
| 2016 | 13.76 | 0.52 | 3 |
| المتوسط | 23.19 | 0.827 | 5.12 |

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الاحصائية للبنك المركزي للسنوات 2010- 2016

### 3.3 مؤشرات درجة نشاط الوساطة المالية

وتتضمن المؤشرات التي تعكس قدرة الجهاز المصرفي على اداء وظيفة الوساطة المالية واستخدم البحث مؤشرين وبالشكل التالي:

#### 1.3.3. مؤشر حجم الائتمان

أن من أبرز المؤشرات التي تعكس الوظائف الاساسية للوسطاء الماليين على المستوى الكلي هي مؤشر حجم الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي وفقاً للقطاع، ويبين كذلك التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي وحاجة الاقتصاد إلى الائتمان، كما يعد الائتمان احد اهم مصادر تمويل الاستثمار ومن ثم الناتج والدخل بما يحقق التنمية الاقتصادية وتطوير مرافق الاقتصاد، إذ يتناسب التمويل والاستثمار بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة (تكلفة الفرصة البديلة)، بما يتفق وتوقعات المستثمرون بالمناخ والبيئة الاقتصادية لاعمالهم في المستقبل (رشيد& مستور،2017، 9).

يتضح من الجدول (8) بأن متوسط اجمالي الائتمان إلى الناتج المحلي الاجمالي بلغت (16.96%) فقط وهي نسبة متدنية تدل على عدم وجود مساهمة حقيقية من جانب المصارف التجارية في النشاط الاقتصادي وبلغت هذه النسبة (9.32%)عام 2010 وهذا يشير إلى ضعف كبير في بنية الجهاز المصرفي، في حين بلغ الائتمان (19.20%) من الناتج عام 2016 وهذا يدل على تنامي بطيئ جداً في تحسن البيئة المصرفية وأن كان متواضعاً بحسب هذا المؤشر. إذ كانت الحصة الاكبر بحسب هذا المؤشر لعام 2013 لصالح القطاع الخاص مقابل القطاع العام والحكومة المركزية، حيث بلغت حصته (9.69%) من الناتج مقابل (3.79%) و (3.68%) للقطاعات الاخرى على التوالي.

كما أن الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص الى ناتج المحلي الاجمالي والتي تعد احد مؤشرات العمق المالي والتي تعكس بشكل واضح سمات التطور الاقتصادي حيث بلغت كمتوسط خلال فترة الدراسة 9.10 % على الرغم من اتجاه ارتفاعها بشكل تدريجي وهي نسبة قليلة وتأثيرها محدود في نمو النشاط الاقتصادي مقارنة بحاجة المشاريع التنموية الكبيرة وهذه نسبة منخفضة جداً مقارنة بدول العالم حيث كانت أكبر نسبة سجلت في سويسرا والصين وكوريا الجنوبية حيث بلغت كمتوسط 173 % و153% و140% على التوالي ويليها الاتحاد الاوربي ومنطقة اليورو وعموماً هذه النسبة منخفضة جداً مقارنة بمتوسط العالمي التي بلغت 83.3%. (علي، 2018 ، 38 )

كما يلاحظ أن نسبة الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الاجمالي كمتوسط خلال فترة الدراسة لا تتعدى نسبة 16.96% علماً أن نسبة 50% على وفق المعايير الدولية تمثل نسبة محدودة التأثير على نمو المستدام للنشاط الاقتصادي لذا فإن المصارف في مواجهة خطيرة لتقوية الائتمان على نحو يساهم في نمو الاقتصادي عبر تجميع المدخرات وتوجيهها نحو القطاعات الانتاجية وبربحية معقولة ومخاطر محسوبة .

ومن أبرز التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي إستمرار ضعف مساهمة الإئتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، بحيث لم تتعدى 10.65% عام 2015، مقابل معدل وسطي عربي بلغ 52.6%. وتعكس هذه النسبة المتدنية ضعف مساهمة القطاع المصرفي العراقي في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في العراق.

**الجدول (8) الائتمان والناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للمدة (2010-2016)**

| السنة | اجمالي الائتمان | ائتمان القطاع خاص | ائتمان القطاع العام | ائتمان الحكومة المركزية | الناتج المحلي الاجمالي | اجمالي الائتمان/ الناتج المحلي الاجمالي | ائتمان القطاع خاص / الناتج المحلي الاجمالي | ائتمان القطاع العام / الناتج المحلي الاجمالي | ائتمان الحكومة المركزية / الناتج المحلي الاجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2010 | 11.72 | 8.53 | 0.89 | 2.3 | 125.76 | 9.32 | 6.78 | 0.707 | 1.83 |
| 2011 | 20.34 | 11.36 | 65.1 | 7.33 | 142.7 | 14.25 | 7.96 | 1.15 | 5.14 |
| 2012 | 28.43 | 14.65 | 6.12 | 7.66 | 162.58 | 17.49 | 9.01 | 3.76 | 4.72 |
| 2013 | 29.95 | 16.95 | 6.63 | 376. | 174.99 | 17.16 | 9.69 | 3.79 | 3.68 |
| 2014 | 34.12 | 17.74 | 8.01 | 8.37 | 173.9 | 19.62 | 10.20 | 4.61 | 4.81 |
| 2015 | 36.75 | 18.07 | 7.80 | 10.88 | 169.6 | 21.67 | 10.65 | 4.60 | 6.42 |
| 2016 | 37.18 | 18.19 | 7.38 | 11.61 | 193.6 | 19.20 | 9.40 | 3.81 | 5.99 |
| **المتوسط** | **28.36** | **15.07** | **5.50** | **7.79** | **163.30** | **16.96** | **9.10** | **3.20** | **4.66** |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للاستقرار المالي ووتقرير السياسة النقدية في العراق للسنوات 2010 -2016.

#### 2.3.3. مؤشر التحويل المصرفي

يعبر هذا المؤشر عن قدرة الجهاز المصرفي على تحويل الودائع والمدخرات للوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز لغرض التمويل من خلال العملية الائتمانية، وتزداد الفاعلية المصرفية عند اقتراب مستوى

القروض من حجم الودائع، إذن معدل التحويل يعبر عن نسبة أجمالي القروض والتسهيلات المصرفية إلى إجمالي الودائع المصرفية، فإذا ارتفع معدل التحويل فذلك يشير إلى إمكانية المصارف في توفير الائتمان قياساً إلى حجم الودائع والمدخرات فيها. من خلال الجدول (9) تبين أن متوسط التحويل المصرفي للجهاز المصرفي العراقي خلال مدة الدراسة بلغ 44.70 % وكانت متوسط هذه النسبة في المصارف الحكومية اقل من المصارف الخاصة حيث بلغت 41.65 % و68.76% على التوالي، والسبب أن حجم الودائع في المصارف الحكومية اكبر بكثير من المصارف الخاصة حيث تصل إلى اكثر من عشر أضعاف ودائع المصارف الخاصة ولكن كحجم مطلق الائتمان النقدي الممنوح من القطاع الحكومية اكبر من القطاع الخاص. ولكن نلاحظ من الجدول (9) أن هذه النسبة تتجه إلى الارتفاع ولكن لم تصل الى المستوى المطلوب وخاصة في المصارف الحكومية وعليه يفترض توسيع النشاط الائتماني وتقليل لمستوى الموجودات صندوق العاطلة من اجل زيادة الائتمان للتغلغل في النشاط الاستثماري وبالتالي دفع العملية التنموية للامام. ويبين الجدول (9) معدل التحويل المصرفي للجهاز المصرفي العراقي.

**الجدول (9) مؤشر التحويل المالي للتسهيلات المصرفية خلال فترة 2010 – 2016**

| المؤشر / السنوات | معدل التحويل المصرفي | | |
|---|---|---|---|
| | المصارف الحكومية | المصارف الخاصة | الجهاز المصرفي ككل |
| 2010 | 20.84 | 52.44 | 24.47 |
| 2011 | 33.27 | 59 | 36.21 |
| 2012 | 43.70 | 59.28 | 45.87 |
| 2013 | 39.77 | 66.31 | 43.53 |
| 2014 | 41.80 | 74.69 | 46.11 |
| 2015 | 56.68 | 84.34 | 57.16 |
| 2016 | 55.48 | 85.23 | 59.58 |
| **المتوسط** | **41.65** | **68.76** | **44.70** |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الاحصائية للبنك المركزي للسنوات 2010 -2016

### 4.3. مؤشر القروض المتعثرة

يمثل مؤشر القروض المتعثرة مؤشراً على صحة الاقتصاد وسلامة السياسات الائتمانية المتبعة من قبل المصارف العاملة بالاضافة الى مدى الملاءة المالية للجهات المقترضة، كما ان مؤشر القروض المتعثرة تزداد كنسبة إلى إجمالي الائتمان النقدي الممنوح لارتباطه بوتيرة النشاط الاقتصادي، فعندما يتراجع النشاط الاقتصادي تزداد احتمالات عدم سداد القروض، ولقد سجل القطاع المصرفي العراقي كمجموعة ارتفاعاً ملحوظاً في المؤشر .

يلاحظ من الجدول (10) أن اتجاه القروض المتعثرة تتجه إلى الزيادة حيث سجلت في سنة 2016 اعلى قيمة بلغت 3346.5 مليار دينار وشكلت نسبة 9.2 % من أجمالي الائتمان النقدي الممنوح وهي نسبة مرتفعة جداً قياساً بالنسب المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي بنسبة ( 2% إلى5%) (البنك المركزي العراقي ،2016، 37) حيث وصلت نسبة النمو في القروض المتعثرة إلى اجمالي الائتمان النقدي الممنوح عام 2016 الى 287% مقارنة بعام 2010 ، وكانت الحصة الاكبر تعود للمصارف الحكومية بنسبة 69.3% ، وبنسبة نمو 198% بين سنة 2010-2016 ، أي أن المصارف الحكومية اكثر عرضاً لمخاطر عدم السداد، وتتجه نسبة الديون المتعثرة على اجمالي الائتمان في حالة تزايد المستمرة اثناء مدة 2010- 2016 ، وهذا راجع عدة عوامل منها انخفاض قدرة المقترضين على السداد بالاضافة إلى هروب عدد من المقترضين إلى خارج البلاد بالاضافة إلى ارتفاع حالات العسر المالي في قطاعات الاعمال المختلفة وتأثرها بالازمة المالية في اقليم كوردستان، كما يعاني القطاع المصرفي العراقي نتيجة للظروف الأمنية التي يعيشها العراق، صعوبات في استرداد القروض من المدينين بتواريخ استحقاقها، مما يربك عمل المصارف وينعكس سلباً على السيولة ، كما أن عدم وجود ضمانات كافية او وجود ضمانات شكلية وعدم مراجعة قيمة الضمانات بأستمرار او اعتماد ضمانات غير عالية الجودة لقاء التسهيلات الممنوحة بدلاً من ضمانات عالية الجودة. بالاضافة الى عدم متابعة القروض المتعثرة واتخاذ الاجراءات المناسبة لذلك بالاضافة إلى التاثير السلبي لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل التضخم والبطالة وسعر الصرف واسعار الفائدة وانخفاض اسعار النفط وغيرها من المتغيرات. وأن ارتفاع هذه النسبة يعكس حالة ارتفاع المخاطر التي تواجه المصارف العراقية كما هو مؤشر ودلالة على بداية الازمة المصرفية، أي أن الأداء الأئتماني للمصارف قد يتسبب في ازمة مصرفية تنتشر في مجموع القطاع المالي ثم تنتقل الى الأقتصاد الحقيقي، وعلى الرغم من انخفاض نسبة نمو القروض المتعثرة نسبة الى اجمالي الائتمان النقدي الممنوح في سنة 2014 وبنسبة انخفاض 18.8%. إلا أن متوسط القروض المتعثرة خلال فترة الدراسة بلغت 6.014 % وكانت حصة المصارف الحكومية هو الاكبر حيث شكلت 58.61 % منها والنسبة الباقية تعود الى المصارف الخاصة مما تشكل نقطة ضعف للجهاز المصرفي وهذه النسبة مرتفعة جداً مقارنة بدول العالم حيث بلغت اقل متوسط في شرق اسيا

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a722

وامريكا اللاتينية بـ 1.7% و 2.2% على التوالي واعلى نسبة سجلت في جنوب اسيا حيث بلغت 8.1% من اجمالي القروض( علي، 2018، 39 ).

الجدول ( 10) حجم القروض المتعثرة ونسبة القروض المتعثرة الى أجمالي الائتمان النقدي الممنوح (المبالغ مليار دينار)

| المؤشر / السنوات | حجم القروض المتعثرة | | | نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان النقدي الممنوح للقطاع المصرفي ككل | معدل النمو في نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان النقدي |
|---|---|---|---|---|---|
| | للقطاع المصرفي ككل | للمصارف الحكومية | للمصارف الخاصة | | |
| 2010 | 297 | 103.9<br>% 35 | 193.1<br>% 65 | % 3.2 | ----- |
| 2011 | 459.3 | 190.2<br>% 41 | 269.1<br>% 59 | % 3.5 | 0.0937 |
| 2012 | 497.9 | 205.6<br>% 41.3 | 292.3<br>% 58.7 | % 4.3 | 0.228 |
| 2013 | 1994.5 | 1582<br>% 79.3 | 412.5<br>% 20.7 | % 6.7 | 0.67 |
| 2014 | 2361.1 | 1825.3<br>% 77.3 | 535.8<br>%22.7 | % 6.9 | 0.029 |
| 2015 | 3079.7 | 2067.5<br>% 67.1 | 1012.2<br>% 32.9 | % 8.3 | 0.20 |
| 2016 | 3346.5 | 2319.1<br>% 69.3 | 1027.5<br>%30.7 | %9.2 | 0.108 |
| **المتوسط** | **1719.4** | **% 58.61** | **41.39 %** | **% 6.014** | ------- |

المصدر/ من اعداد الباحثبالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي للسنوات 2010-2016.

ويرى الباحث أن من اسباب زيادة حجم القروض المتعثرة هو وجود تركز ائتماني بالاضافة إلى ضعف ادارة وتحليل الائتمان الممنوح من قبل المصارف العاملة وخاصة الحكومية والتي تمنح الائتمان في كثير من المرات على اساس المصالح الشخصية دون الاعتماد على الاساليب العلمية بألاضافة الى عدم متابعة الائتمان الممنوح بعد منح الائتمان، وتراخي رقابة البنك المكزي على هذه المصارف، وعادة ماتكون هذه النسب مرتفعة خاصة في حالة سيادة الظروف السياسية والاقتصادية الغير مستقرة والتي تؤثر على اعمال المقرضين، لذلك يجب على السلطات النقدية والمصارف ايضاً الاهتمام بشكل اكبر بالائتمان وخاصة المقدم الى القطاع الخاص. إذ أنه ليس امام المصارف الا رفع كفاءة ادارة وتحليل الائتمان المقدم وتحسين اساليب تقدير مخاطر الائتمان لتقليل حجم القروض المتعثرة.

### 5.3. مدى وجود مؤسسات تدعم الجهاز المصرفي

لوحظ الباحث من خلال دراسة واقع الجهاز المصرفي العراقي عدم وجود المؤسسات المالية السانده للعمل المصرفي كشركة ضمان الودائع وشركات ضمان الائتمانات وعدم وجود مكاتب وشركات متخصصة لدراسة وتحليل وتحديد المخاطر (الائتمانية والسيولة والسوق والتشغيل) بالرغم من تشخيص ذلك منذ عدة سنوات .

### 6.3. الحركات المشبوهة لبعض الحسابات

تشكل ظاهرة حركة بعض الحسابات غير الواضحة وغير المبررة ظاهرة خطيرة حيث يتم ايداع وسحب مبالغ وتحويلها من حساب الى آخر في فترات زمنية متقاربة تكون في نفس اليوم احياناً وبمبالغ كبيرة دون وجود ما يبرر أو يوضح تلك العمليات.

أن مثل تلك الحركات اصبحت خاضعة لشبهات غسل الاموال أو تمويل الارهاب طالما تفتقر الى المعلومات التي توضح طبيعتها وطبيعة اصحابها ومصادرها وتفسير حركاتها مما توقع المصارف في مخاطر كبيرة وتعرضها إلى اجراءات قانونية وقضائية والتي منها سحب اجازة المصرف حسبما جاء بقانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ( اسماعيل ،2017، 5).

وبناءاً على نتائج المؤشرات السابقة يستدل على أن الجهاز المصرفي العراقي يعاني من مشاكل متعددة سواءكانت متعلقة بالوساطة او منح الائتمان او غيرها مما يستلزم اعادة هيكلتها لكي يحسن من اداءها ويزداد الثقة بها.

## 4. الاستنتاجات والمقترحات

يتناول هذا المبحث أهم الاستنتاجات والمقترحات

### 1.4. الاستنتاجات

من خلال تحليل واقع الجهاز المصرفي العراقي توصل الباحث الى عدد من الاستنتاجات ومنها:

- يعاني الجهاز المصرفي العراقي من درجة عالية من التركز في نصيب المصارف وانتشار ظاهرة احتكار القلة حيث تستحوذ مجموعة من المصارف الحكومية على قدر كبير من النشاط وتتحكم على حجم كبير من الودائع تصل الى 85.87% مقابل 14.13% للمصارف الخاصة اما الائتمانات تكون 79.58% مقابل 20.43% للمصارف الخاصة وهناك تفاوت في رؤوس الاموال، وان الحصة الاكبر للروؤس الاموال تعود للمصارف الخاصة بنسبة 79% مقابل 21%

للمصارف الحكومية من أجمالي روؤس اموال المصارف كافة مما يخلق سوق مصرفي غير متجانس

- ضعف مساهمة الجهاز المصرفي العراقي في أداء وظيفة الوساطة المالية سواء من ناحية تمويل الوحدات الاقتصادية والتي تنعكس في استمرار ضعف مساهمة الائتمان الممنوح الى الناتج المحلي الاجمالي بحيث لا تتعدى 16.96% كما ان العمق المصرفي للتسهيلات المصرفية لم تتجاوز 21.67% وهو اقل بكثير ما بين الدول الاقليمية وهذا يعني انخفاض مشاركة الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية وفق نظرة تخدم التوجه لاقتصاد السوق أو من ناحية جذب الاموال الفائضة حيث لم تتجاوز النسبة اجمالي الودائع المصرفية على الناتج المحلي الاجمالي 42.55% كما أن مؤشر الايداع المالي بلغ 5.2% مما يعني ضعف قدرة الجهاز المصرفي في جذب الودائع وضعف الثقة بها مما يؤشر بأنها تعاني من مشاكل وبذلك تحتاج إلى إعادة الهيكلة
- يعاني القطاع المصرفي العراقي من مشاكل هيكلية وتنظيمية مزمنة لم يستطع تخطيها حتى اليوم بسبب الضغوطات السياسية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية والظروف التشغيلية العالية المخاطر بالاضافة الى عدم امتلاكها لقدرات وامكانات وبنى تحتية فنية وتقنية مؤثرة في ادارة المحافظ الاستثمارية واللحاق في ركب التطور المصرفي في الدول المجاورة مما جعل الزبون ينظر الى المصارف نظرة متخلفه وغير قادرة على تقديم افضل الخدمات المتطورة له مما ادى الى عزوفهم من التعامل مع القطاع المصرفي العراقي وبشكل خاص المصارف الخاصة.
- بينت تحليل والواقع الجهاز المصرفي اتجاه القروض المتعثرة نحو الارتفاع اكثر من الحد المعقول وخاصة في المصارف الحكومية وهذه سابقة خطيرة مما يعرض الملاءة المالية للمصارف الى الانخفاض ويجعلها عرضة لازمة مالية في حالة حدوث تغيرات مفاجئة ويستنتج أيضاً ان السبب هو التجديد التلقائي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة مما تؤدي الى تراكم مبالغ التسهيلات الممنوحة كما ان معظم هذه القروض وفي اغلب الاحيان تمنح الى جهات او افراد ذوى النفوذ والاتصالات الواسعة وليس بالضرورة يحصل عليها من يدفع أعلى عائد.

**1.1.4 مقترح لاعادة الهيكلة**

بناءاً على وصف الواقع المصرفي والاستنتاجات التي تم الوصول اليها يتطلب الامر طرح مقترح لاعادة الهيكلة على مستوى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة ولكن في البداية يجب تشكيل لجنة اعادة الهيكلة وكذلك شركة لادارة القروض المتعثرة للمصارف العاملة ومن ثم يتم اعادة هيكلتها،

المصارف التي تعاني من مشاكل في مجالات مختلفة ولكنها قادرة على تحسين وضعها يمكن هيكلتها بالشكل التالي:

**2.1.4 اعادة الهيكلة المالية**

يتم اعادة الهيكلة المالية بالشكل التالي:

- التطهير المالي للمصارف الحكومية والخاصة من خلال شطب الديون المتعثرة التي ورثتها المصارف في الفترات السابقة.
- قيام شركة ادارة القروض المتعثرة بشراء القروض المصرفية المتعثرة والغير المحصلة والمستحقة على المؤسسات العامة بقيمة ادنى من قيمتها الاسمية لتعزيز جودة موجوداتها حتى يصبح هيكلها المالي متوازن وخالي من التشوهات.
- الزام كل المصارف بأعادة النظر بمخصص القروض المتعثرة بتحصيلها وفقا للائحة الارشادية للبنك المركزي واعطاء مرونة ومدة زمنية كافية لها لكي تتمكن من تصفية هذه الديون والتي تعود أغلبها لفترات سابقة موروثة.
- رفع روؤس اموال (اعادة رسملة) للمصارف الحكومية التي لاتستوفي معدلات كفاية رأس المال بشكل متدرج عن طريق السندات الخزانة بدلاً من النقد بما يعزز ملاءتها وكفايتها لمواجهة متطلبات لجنة بازل والبنك المركزي العراقي ولتتناسب حجم التمويل الذى تقوم تلك المصارف بمنحه ومع حجم ودائعها ولكي تستطيع الصمود أمام المنافسة وزيادة الثقة بها .
- إلزام المصارف الحكومية بتخفيض الاستثمارات الخطر اي طويلة الاجل وذلك لتحسين جودة الموجودات من ناحية المخاطر .

**3.1.4 اعادة الهيكلة الإدارية**

يقتضي الاهتمام بأعادة الهيكلة الادارية للتخلص من المشاكل الادارية التي تعاني منها والتي تشكل عبئاً على الجهاز المصرفي، ويجب اتخاذ الاجراءات التالية:

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a722

- تقليص عدد الموظفين في المصارف الحكومية لانها تعاني من بطالة مقنعة مقارنة بحجم نشاطها، وذلك بعدد من الاجراءات منها إحالتهم الى التقاعد، التقاعد المسبق،أو نقلهم الى ملاك مؤسسات عامة اخرى وغيرها من الاجراءات
- ضرورة استحداث أوتفعيل دور وحدة أدارة المخاطر في حالة وجودها على نطاق المركز الرئيسي للمصرف وفروعها لكي تتمكن من تقليل المخاطر المختلفة التي تواجه ادارة المصرف ادنى حد ممكن من خلال تحديد وقياس وفهم ومعالجة المخاطر.
- إعادة دراسة أستراتيجيات التسويق لزيادة الفعالية التسويقية لتمكين المصارف العاملة وفروعها ان تصبح أكثر قربا من احتياجات ورغبات السوق المصرفي وتقديم حزمة متكاملة ومبتكرة من الخدمات المصرفية المتطورة التي تلبي طموح المستفيدين وبشكل تنافسي.
- تشجيع سياسة الانتشار المصرفي للمصارف الخاصة والتفرع عن طريق فتح فروع جديدة للمصرف خاصاً في المدن الاخرى غير بغداد والمناطق التي لاتوجد فيها فروعها أو زيادة نشر ماكينات الصرف الآلى ATMs داخل وخارج فروع المصرف، وذلك لخدمة ذلك المنطقة حيث ان للسياسة الانتشار أهمية بالغة في زيادة حجم المدخرات والوصول الى حجم أكبر من الزبائن.

**4.1.4 اعادة الهيكلة التشغيلية**

على المصارف الخاصة اعادة هيكلة التشغيلية لديها وفي المجالات التي تعاني من الضعف وتهيئتها لتساعد الجانب المالي للمصرف لذلك يجب عليها القيام بالاتي:

- الاهتمام بتطوير الاستراتيجيات والسياسات في مجال الائتمان من خلال انتهاج أساليب غير تقليدية تحدد مدى المخاطر التي يتعرض لها المصرف نتيجة لمنح الائتمان ومدى قبول او رفض لهذه المخاطر ومدى استخدام التقنيات والادوات كأداة مخففة لهذه المخاطر وللحيلولة دون التعثر الائتماني
- أعادة هندسة العمليات المصرفية وأنشاء أدارات متخصصة لترسيخ مفهوم الاحتراف في تقديم الخدمات، وتقديم أنشطة وخدمات بأستخدام حزم برامج مركزية جديدة ذات سرعات ودقة عالية وتتمتع بمرونة فائقة في تقديم خدمات جديدة تشبع احتياجات الجمهور
- الاتجاه نحو التكيف في الاتجاهات الحديثة للعمل المصرفي عن طريق زيادة الاستثمار في تكنولوجيا المصرفية المعاصرة لازالة الفوارق الكبيرة بينها وبين المصارف الاجنبية.

**5.1.4 اعادة الهيكلة لجانب التشريعي والقانوني**

يجب اعادة هيكلة الاطار القانوني والتشريعي التي تحكم العمل المصرفي لكي يضمن سلامة الجهاز المصرفي وبالشكل الاتي:

- العمل على زيادة التنافس بين المصارف المحلية والحد من احتكار المصارف الحكومية على السوق المصرفي وذلك عن طريق فتح مجال للدوائر الحكومية للتعامل مع المصارف الخاصة وفتح المجال للمصارف الجديدة سواء محلية او اجنبية ووضع الاجراءات الكفيلة بالقضاء على هذه الظاهرة
- اصدار قانون لتسهيل أقامة مؤسسة ضمان الودائع تحت اشراف البنك المركزي لغرض مواجهة عملية التعويض المفاجئة كانهيار مصارف بسبب ازمة مالية طارئة وبالتالي لزيادة ثقة الجمهور بها ويتكون رأس مال هذه المؤسسة من مساهمات المصارف العاملة في العراق بشكل سنوي
- وضع وتعديل وتهيئة البيئة القانونية للمعاملات الالكترونية بالاخص قوانين مزاولة العمليات المصرفية الإلكترونية وإصدار وسائل دفع لنقود إلكترونية بالاضافة الى تقنين الحقوق والالتزامات.
- تبني الأنظمة والقوانين التي تلزم المصارف العاملة وخاصة الحكومية إلى زيادة شفافية والافصاح في الميزانيات والحسابات الختامية ونشرها على شبكة الانترنيت والتي تتطلبها لترقية النشاط المصرفي.

اما المصارف الحكومية الخاسرة التي تعاني من عسر مالي شديد فيتم تصفيتها والتخلص منها من قبل لجنة اعادة الهيكلة، كما أن المصارف الغير الجيدة التي لا تستطيع تحسين وضعها فتصبح تحت وصاية لجنة اعادة الهيكلة ويتم دفع التزاماتها وتسوية مشاكلها المالية عن طريق صندوق اعادة الهيكلة وبعدها يتم عرضها للمشاركة للاستثمار الاجنبي وفق اساليب الشراكة في الادارة أو الملكية أو يتم خصخصتها للقطاع الخاص لكي يكون مسؤولة امام شرائح أكبر.

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a722

أما المصارف الخاصة العاجزة التي تعاني من تعسر مالي شديد ولا تستطيع تحسين نفسها من الافضل ان يقوم لجنة اعادة الهيكلة بتصفيتها. أما المصارف الصغير الضعيفة ولديها فرصة للنهوض فمن الافضل يقوم صندوق اعادة الهيكلة بشراءها وادارة الموجوداتها ومطلوباتها وتحت اشراف لجنة اعادة الهيكلة ودفع الودائع الى اصحابها وبالتالي العمل على تحقيق نوع من الاندمتج سواء كانت بصورة قسرية اما اختيارية فيما بينها وبين مصارف اخرى محلية أو اجنبية وذلك لتقليل عدد المصارف الخاصة الصغيرة في الجهاز المصرفي العراقي ولإنشاء وحدات مصرفية كبيرة قادرة على منافسة المصارف الحكومية والاجنبية والصمود والاستمرار في السوق المصرفية.

## 6. المصادر


1. تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي للسنوات 2010-2016
2. النشرة الاحصائية للبنك المركزي العراقي للسنوات 2010 -2016
3. التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي للسنوات 2010- 2016
4. تقرير السياسة النقدية في العراق للسنوات 2010- 2016
5. بن قدارة، فرحات عمر، 2007, تطوير واعادة هيكلة المصارف الليبية
6. الدويني، كمال يوسف، 2017، أعادة هيكلة القطاع المصرفي العربي، الطبعة الاولى ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهر ، مصر
7. الركابي، ناجي شايب كايم ، جنان علي حمودي،2014، دور أليات حوكمة المصارف في أعادة هيكلة المصارف الحكومية العراقية، مجلة الادارة والاقتصاد المجلد السابع والثلاثون ، العدد تسعة وتسعون ص 232-256.
8. اللطيف، مصطفى، عبد الحميد، صديق، 2007، أثر إعادة هيكلة الجهاز المصرفي على زيادة وتنمية القدرة التنافسية للبنوك، جامعة قاصدي مرباح ورقلة .
9. علي، أحمد ابريهي، 2018، المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية، البنك المركزي العراقي ، مجلة الدراسات النقدية والمالية، العدد 3.ص1-63
10. فهمي، حسين كامل ، 1992، نحو أعادة هيكلة النظام المصرفي الاسلامي ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد الاسلامي ،مجلد 4،ص3-43.
11. كنجو، عبود كنجو،2005، الابعاد المفقودة في اصلاح النظام المصرفي في سوريا ، المؤتمر العلمي الرابع تحت شعار إستراتيجيات الاعمال في مواجهة العولمة، جامعة فيلادلفيا، الاردن، ص2-15.
12. النصيري، سمير،2011، اصلاح قطاع المصرفي في العراق ، أتحاد مصارف العربية ، العدد 367، ص 175-174
13. Borish ,Michael & Millard F. Long and Michel Noel, 1995,Restructuring Banks and Enterprises , Recent Lessons from Transition Countrles, The International Bank for Recoistruction and Developmiienit , the World Bank.
14. Bomhoff, Andrea, Anna Jarosz-Friis & Nicola Pesaresi , 2009, Restructuring banks in crisis — overview of applicable State aid rules .
15. Kithinji, Angela Mucece, Mirie Mwangi, Kate Litondo & Martin Ogutu,bank,2017, Restructuring and Financial performance, International Journal of Economics, Commerce and Management, Vol. V, Issue 10.p 84-98
16. Maia ,Geraldo, 1999,Restructuring the banking system – the case of Brazil, bank Restructuring in practice, bank forinternational settlements Monetary and Economic Department Basel, Switzerland , No. 6 .p101-123
17. Mwenda, Kenneth Kaoma,2000,Banking supervision and systemic Bank Restructuring, an Internation and Comparative legal perspective, First published in Great Britain by Cavendish Publishing Limited, The Glass House, Wharton Street, London WC1X 9PX, United Kingdo
18. Shazly ,Alaa , 2001, Incentive-Based Regulations and Bank Restructuring in Egypt, Topics in Middle Eastern and African Economies Vol. 3,p
19. Son,Nguyen Hong, Tran Thi Thanh Tu & Tran Thi Hoang Yen,2014. Bank Restructuring–International Perspectives and Vietnam Practices, Accounting and Finance Research Vol. 3, No. 2.p36-50.
20. Scardovi,Claudio, 2016, Restructuring and Innovation in Banking , Springer Briefs in Finance, London UK.
21. Ito, Takatoshi and Yuko Hashimoto,2007, Bank Restructuring in Asia: Crisis management in the aftermath of the Asian financial crisis and prospects for crisis prevention –Malaysia, the Reserch Institute of Economy ,Trade and Industry
22. Weston J ,F & Thomas E,C, 1998, Managerial Finance, Fourth Edition the Dryden press, New York.
23. xiang, Li Bing & Dileep Meht, 2001, Restructuring of Chinese Banking Industry, China and World Economy , No. 3,p123-129.


doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a722